جهود الأمّة في أصول تفسير القرآن الكريم

الدكتور حامد بن يعقوب الفريح

كلية التربية-جامعة الدمام السعودية

المقدّمة

الحمد لله مترل الكتاب، والصلاة والسلام على رسوله الكريم الذي تلقّى القرآن وعمل به، وبلّغه لأصحابه، الذين ساروا على هديه، فكانوا مشاعل خير للبشرية جمعاء، وبعد:

فإنّ شرف (علوم القرآن)لا يخفى على من يشتغل بالقرآن تعليماً وتأليفاً، فشرف العلم بشرف المعلوم، وهو القرآن، ولا ريب أنّ مباحث هذا العلم تتفاضل فيما بينها تفاضلاً بيّناً، وإنّ من أعلاها مترلة (علم التفسير) الذي يتعلّق ببيان المراد من كلام الله سبحانه في القرآن الكريم.

وهذا العلم -أي علم التفسير- يحتاج إلى أسس ومقدّمات علمية تُعين على فهمه وما يقع فيه من الاختلاف، وكيفية التعامل مع هذا الاختلاف.

وهذه الأسس والمقدّمات اصطُلح على تسميتها بأصول التفسير(1)، وقد كان لعلماء الأمة على مرّ العصور جهود عظيمة في التصنيف في هذا الباب، وقد اختلفت مناهجهم وأساليبهم في هذا التصنيف، ولما كانت هذه الجهود تحتاج إلى إبراز وإظهار، لبيان أولاً فضل هؤلاء العلماء، وثانياً لإبرازها والاستفادة منها، ثمّ للنهل من معينها وتطبيقها في تفسير القرآن، وبما أنّي ممن يهتّم بهذا المجال وذلك من خلال تدريسي لمادة أصول التفسير لمدة لا بأس بها(2)، ورغبة منّي في المشاركة في مؤتمر(جهود الأمة في خدمة القرآن الكريم وعلومه) الذي سينعقد بإذن الله في مدينة فاس في بلد المغرب المبارك رائد المبادرات العلمية والسبّاق إليها، وذلك في الفترة (14-15-16)أبريل من عام 2011، وحرصا منّي على أن أصيب بسهم في هذا الخير الوافر،كانت هذه الدراسة في (جهود الأمة في أصول التفسير)الذي هو أحد محاور هذا المؤتمر، وسوف ينتظم هذا البحث بإذن الله في تمهيد ومحورين:

التمهيد: ويشتمل على التعريف بأصول التفسير، من حيث اللغة والاصطلاح، والمباحث التي يتضمّنها، وبيان العلاقة بينه وبين التفسير وعلوم القرآن.

المحور الأول: مصادر أصول التفسير، وتشمل على:

1- أقوال السلف

---

(1) سيأتي بيان المراد بهذا المصطلح في قسم التمهيد

(2) وذلك بقسم الدراسات القرآنية،بكلية التربية،بجامعة الدمام

2- المقدمات التي يصدّر بها المفسرون تفاسيرهم، وهي كثيرة منها: مقدمة ابن كثير، ومقدمة ابن جزيء، ومقدمة التحرير والتنوير، وغيرها.

3- كتب التفاسير: فمن خلال استقراء هذه الكتب يمكن استنباط جملة من أصول التفسير، ومن هذه الكتب على سبيل المثال: تفسير الطبري، والمحرر الوجيز، وأضواء البيان، وغيرها.

4- كتب علوم القرآن، على اعتبار أنّ أصول التفسير جزء من علوم القرآن(1).

5- كتب أصول الفقه.

6- كتب اللغة.

7-كتب أصول الحديث.

8-كتب صدّرت باسم"أصول التفسير"

المحور الثاني: التصنيف في أصول التفسير:

ويشتمل على عرض تاريخي للكتب المصنّفة في أصول التفسير من بداية تدوين هذا العلم إلى عصرنا الحاضر، مع بيان عام لما يتضمّنه كلّ كتاب، وتعليق تقويمي عام لهذه المصنّفات.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المراجع والمصادر

هذا وأسأل الله العلي القدير أن أحظى بالموافقة من جنابكم لقبول هذا البحث، وأن يكون إضافة علمية متميزة في هذا المجال ،وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

يجدر بنا قبل أن نتحدث عن جهود الأمّة التي بُذلت في التصنيف في أصول التفسير، أن نبيّن المراد بأصول التفسير من حيث اللغة والاصطلاح؛ لأنّ الحكم على الشيء فرع عن تصوّره، فنقول: أصول التفسير مصطلح مركّب من جزأين، فإذا أردنا أن نعرّفه فلا بد أولاً من تعريف كلّ جزءٍ على حده، ثمّ نعرّفه باعتباره مصطلحاً مركباً.

تعريف أصول التفسير:

الأصول: جمع أصل، والأصل في اللغة أسفل الشيء وأساسه، ويطلق الأصل على مبدأ الشيء، وما يُبنى عليه غيره، ويقرب من معنى الأصل: القاعدة، وهي الأساس الذي يُبنى عليه البيت.(1)

---

(1) بعضهم يجعل أصول التفسير مصطلحا مرادفا لعلوم القرآن، وسيأتي الحديث عن ذلك في التمهيد.

(1) انظر: معجم مقاييس اللغة(1:109)، لسان العرب(11:16)، مفردات الراغب(ص79)

وقد وردت آيات في القرآن ذكر فيها مدلول هذه اللفظة، **قَالَ تَعَالَى:**﴿ **أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ** ﴾ **إبراهيم: ٢٤**، أي: أصلها ثابت في الأرض، وفرعها منتشر في السماء[2]، ففارق بين الأصل والفرع. **وقَالَ تَعَالَى:**﴿ **أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا** ﴾ **الحشر: ٥**.

وهناك في اللغة كلمتان قريبتان لمعنى الأصل وهما: كلمة"الأساس" وكلمة"القاعدة".

قال ابن فارس: الهمزة والسين يدلّ على الأصل والشيء الوطيد الثابت، فالأسّ أصل البناء[3]،وجاء في القرآن قوله تعالى﴿ **أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ** ﴾ **التوبة: ١٠٩** .

واللفظة الأخرى"القاعدة" وهي أصل الأُسّ، والقواعد: الأساس وقواعد البيت أساسه[4]، وفي التتريل ﴿ **وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ** ﴾ **البقرة: ١٢٧** ، وعلى هذا لو قلنا: أصول التفسير، أو أسس التفسير، أو قواعد التفسير، فهي مصطلحات قريبة من بعضها، وكلّها تدلّ على هذا العلم.

وأمّا شرعاً: فالأصل هو ما يُبنى عليه غيره، ولا يُبنى هو على غيره، أو هو ما يثبت حكمه بنفسه، ويُبنى عليه غيره(1).

والتفسير لغة مصدر من الفعل فسّر بتشديد السين، الذي هو مضعّف فسر بالتخفيف الذي مصدره الفسر، وهو بمعنى الكشف والبيان والإيضاح(2).

وأمّا من حيث الاصطلاح، فقد ذكر له العلماء تعريفات كثيرة(3)، منها المطوّل ومنها الموجز، وهي وإن اختلفت عباراتها، لكنّ معانيها متقاربة، ويمكن أن نصوغ من مجموعها تعريفاً مختصراً للتفسير فنقول هو: العلم الذي يُتوصل من خلاله إلى بيان المراد من كلام الله في القرآن الكريم حسب الطاقة البشرية.

على ضوء ما تقدّم من تعريف كلّ من الأصول والتفسير، يمكن لنا أن نضع تعريفاً لأصول التفسير فنقول: هي مجموعة الأسس والقواعد والمقدمات العلمية التي تُعين على الفهم الصحيح للقرآن.

---

[2] انظر: تفسير السعدي(4:138)

[3] انظر: معجم المقاييس(1:14)

[4] انظر: اللسان(3:361)

(1) انظر: التعريفات للجرجاني(ص32) وفيه" ويُبنى على غيره" وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه

(2) انظر: لسان العرب (5:55)، ومعجم مقاييس اللغة (4:504)، والقاموس المحيط (2:156).

(3) انظر: البرهان في علوم القرآن (1:13)، والبحر المحيط (1:26)، والإتقان (2/221)، والتحرير والتنوير (1:11).

مباحث أصول التفسير:

إنّ الوصول إلى هذا الفهم الصحيح يتطلب جملة من الأمور تشكّل بمجموعها المباحث التي يتضمنها أصول التفسير وهي كالتالي:

أولاً: التعريفات والمقدمات والتي تشتمل على التعريف بأصول التفسير إفراداً وتركيباً، وأقسام التفسير، وحكم تعلّم أصول التفسير، وأهميته، ونشأته، والمؤلفات فيه، وعلاقته بالعلوم الأخرى.

ثانياً: معرفة الطرق والمصادر التي يُتوصل من خلالها إلى التفسير، وهي إمّا بالنقل أو بالاجتهاد، إذ العلم كما يقول ابن تيمية: إمّا نقل مُصدّق، وإمّا استدلال محقّق(4)، وهي كالتالي:

-تفسير القرآن بالقرآن.

-تفسير القرآن بالسنّة.

-تفسير القرآن بأقوال الصحابة والتابعين.

-تفسير القرآن باللغة.

-تفسير القرآن بالرأي والاجتهاد.

ثالثاً: قواعد التفسير، وهي الأحكام الكلّية التي يُتوصل بها إلى استنباط معاني القرآن الكريم، ومعرفة كيفية الاستفادة منها(1).

وهذه القواعد إمّا أن تكون قواعد عامة يستخدمها المفسّر ابتداءً في تفسيره للقرآن، وإمّا للترجيح بين الأقوال.

ويدخل في هذا الباب ما يسمى بكليات القرآن، وهي الألفاظ والأساليب الواردة في القرآن على نحو مطرد(2).

رابعاً: الاختلاف في التفسير،وقد كتبت فيه أو في بعض جوانبه عدة دراسات(3)، وهذا المبحث يشتمل على:

-أنواع الاختلاف: وهذا للعلماء فيه تنظيرات مختلفة، فبعضهم يقسّمه إلى اختلاف تنوّع واختلاف تضاد(4)، والبعض الآخر يجعله على ثلاثة أنواع: اختلاف العبارة مع اتفاق المعنى، واختلاف في التمثيل،

---

(4) انظر: مقدمة في أصول التفسير(ص54)

(1) انظر: قواعد التفسير جمعاً ودراسة، للدكتور خالد السبت(1:30)

(2) انظر: تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه(ص120)، فصول في أصول التفسير(ص122)

(3) انظر: اختلاف السلف في التفسير بين التنظير والتطبيق، رسالة ماجستير، للباحث محمد صالح سليمان(ص8-11)

(4) انظر: مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية(ص38)

واختلاف المعنى(5)، بينما يقسّمه آخرون باعتبار اللفظ والمعنى إلى ثلاثة أقسام: اختلاف في اللفظ دون المعنى، واختلاف في اللفظ والمعنى والآية تحتمل المعنيين، واختلاف في اللفظ والمعنى والآية لا تحتمل المعنيين(6).

-أسباب الاختلاف: وقد وردت بعض الإشارات والعبارات والأمثلة عليه في بعض مقدمات التفسير(7)، وعلوم القرآن(8).

-طريقة السلف في التفسير: للسلف في تفسيرهم طرق وعبارات يستخدمونها في تفسير القرآن، فتذكر أقوالهم في الآية فيقع في عباراتهم تباين في الألفاظ يحسبها من لا علم عنده اختلافاً، فيحكيها أقوالاً، وليس كذلك؛ فإنّ منهم من يعبّر عن الشيء بلازمه أو نظيره، ومنهم من ينصّ على الشيء بعينه، والكلّ بمعنى واحد(9).

خامساً: التعامل مع الاختلاف، فعند تعدّد الأقوال في الآية يُلجأ للتالي:

-الجمع بين الأقوال إذا كانت تندرج تحت معنى كلّي واحد، مثل: التمثيل للمعنى العام، أو الألفاظ المتقاربة.

-إذا تعدّدت المعاني وكانت على سبيل التنوّع؛ فإن أمكن حمل الآية على كل المعاني بلا تضاد، فإنّنا نُعمل جميع هذه المعاني.

-الترجيح بين الأقوال: بالإمكان الترجيح بين قولين متغايرين ولو على سبيل اختلاف التنوّع، من باب تقديم الأولى، وليس رداً للأقوال.

-إذا كانت الآية لا تحتمل المعنيين معاً للتضادّ بينهما، فتحمل على الأرجح منهما، وذلك بدلالة السياق أو غيره (1).

سادساً: شروط المفسِّر وآدابه: وهي الشروط الواجب توفرها لمن يتصدى لتفسير القرآن الكريم، والعلوم التي يحتاج إليها، والآداب التي ينبغي أن يتحلّى بها.

العلاقة بين أصول التفسير وعلوم القرآن:

بما أنّ موضوع أصول التفسير هو القواعد الكلية التي تُعين على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره ومعانيه، فهو إذن أحد علوم القرآن، والناظر إلى من صنّف في علوم القرآن من المتقدّمين والمتأخّرين، يجد أنّهم ضمّنوا

---

(5) انظر: التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزيء(16:1)

(6) انظر: أصول في التفسير، لابن عثيمين(ص34)

(7) انظر: التسهيل لابن جزيء(18:1)

(8) انظر: الإكسير في علم التفسير، لسليمان الطوفي(ص6) وما بعدها

(9) انظر: مقدمة في أصول التفسير(ص104)

(1) انظر: الموافقات للشاطبي(214:4)، البرهان في علوم القرآن للزركشي(159:2)، مقدمة في أصول التفسير(ص38)

مصنفاتهم موضوعات في أصول التفسير(2)، فهناك تداخل بين أصول التفسير وعلوم القرآن، لكن علوم القرآن أشمل، وقد تتوسع بعض كتب أصول التفسير في ذكر موضوعات من علوم القرآن(3)، بل إنّك إذا رجعت إلى بعض المؤلفات التي صدّرت عناوينها بأصول التفسير تجد أنّ أغلب موضوعاتها في علوم القرآن(4)، كما أنّ من علوم القرآن ما لا علاقة له بأصول التفسير، وإنّما هو من باب الجمع والتوثيق والتاريخ.

العلاقة بين التفسير وأصول التفسير:

أصول التفسير هي القواعد والكليات التي يتوصل من خلالها إلى الفهم الصحيح للقرآن، فهي بالنسبة للتفسير كالنحو بالنسبة للنطق العربي والكتابة العربية، فكما أنّ النحو ميزان يضبط القلم واللسان، ويعصم من الخطأ في الكتابة والنطق، فكذلك أصول التفسير هي قواعد وضوابط تمنع المفسر من الوقوع في الخطأ في التفسير.

المحور الأول مصادر أصول التفسير

تمتاز العلوم الإسلامية بأنّها تتألف من شقين شق نظري وآخر تطبيقي، فالفقه على سبيل المثال يمثّل الجانب التطبيقي يقابله علم أصول الفقه الذي يعتني بجانب التأصيل، وأيضاً بالنسبة لعلم الحديث فهناك علم رواية الحديث الذي يتعلق بتحمّل الحديث وروايته وهو يمثّل الشقّ التطبيقي، وعلم الدراية أو أصول الحديث وهو الشقّ النظري، وعلم النحو كذلك يخدمه ويساعده علم قائم بذاته وهو علم أصول النحو الذي يمثّل الجانب النظري. وعلم التفسير كغيره من العلوم الإسلامية له علم يساعده ويخدمه ويقوم على ضبط التفسير ووضع قواعد كليّة تُعين على فهم القرآن، وهذا العلم هو علم أصول التفسير.

---

(2) انظر على سبيل المثال كتاب الإتقان للسيوطي فقد ذكر فيه مباحث عن قواعد يحتاج إليها المفسّر، والاختلاف في التفسير، وشروط المفسّر وآدابه(النوع الثاني والأربعون، والثامن والأربعون، والثامن والسبعون)

(3) انظر على سبيل المثال: التيسير في قواعد علم التفسير للكافيجي، فبعض موضوعاته مرتبطة بعلوم القرآن أكثر منها في أصول التفسير، مثل: تعريف القرآن، المحكم والمتشابه، نزول القرآن، طبقات المفسرين، طرق تحمّل التفسير.

(4) مثل كتاب الفوز الكبير في أصول التفسير للإمام أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي(ت1176ه) فإنّ أغلب مباحثه في علوم القرآن، منها: العلوم الخمسة التي يشتمل عليها القرآن(علم الجدل،علم الأحكام،علم التذكير بآلاء الله،علم التذكير بأيام الله،علم التذكير بالموت)انظر: الفوز الكبير(ص29) وما بعدها

ولئن كان علم أصول التفسير قد تأخّر التصنيف فيه كعلم مستقل إلى بداية القرن الخامس الهجري(1)، إلاّ أنّ مباحث هذا العلم وموضوعاته قد تفرّقت وتناثرت في عدد من المصادر والمراجع المختلفة التي تعدّ من مظانّ هذا العلم، وهي كثيرة ويمكن إجمالها في ما يلي:

أولاً: أقوال السلف:

حينما نقرأ في كتب التفسير وعلوم القرآن، نجد أنّ السلف من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين قد وردت لهم أقوال في بعض مباحث أصول التفسير وموضوعاته، ولاشك أنّ هذه الأقوال ينبغي جمعها والعناية بها؛ لأنّها تعدّ اللبنة الأولى في هذا البناء، وسوف أضرب أمثلة لبعض هذه الأقوال:

– قسّم ابن عباس التفسير وجعله على أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يُعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلاّ الله(2).

وقول ابن عباس هذا يدلّ على اعتنائهم بأصول التفسير، وذلك أنّ أقسام التفسير من مباحث هذا العلم.

– وقال ابن عباس وابن زيد: كلّ شيء في القرآن رجز فهو عذاب(3).

– وقال مجاهد: كلّ ظنّ في القرآن فهو علم(4).

– وقال ابن زيد: والتزكّي في القرآن كلّه الإسلام(1).

والأقوال المتقدّمة تبيّن عناية مفسّري السلف من الصحابة والتابعين بما يسمّى بكليّات القرآن، وهي ضمن مباحث أصول التفسير.

– وقال الإمام مالك: لا أوتى برجل غير عالم بلغات العرب يفسّر ذلك (2)إلاّ جعلته نكالاً(3).

وقول مالك هذا يدلّ على أهمية اللغة وأنّها من مصادر التفسير بعد القرآن والسنّة وأقوال الصحابة، ولا يجوز لأحد أن يفسّر القرآن حتى يكون عالماً بلغات العرب، وكلّ ذلك يدخل في مباحث أصول التفسير.

ثانياً: مقدّمات التفاسير:

لم يكن الصحابة بما توفّر لديهم من ملكة في اللسان العربي ومعرفة بأسباب الترول ومشاهدة نزول الوحي وملازمة للنبيّ صلى الله عليه وسلّم، لم يكونوا بحاجة لوضع قواعد وأصول لتفسير القرآن، ولكن

---

(1) سيأتي الحديث عن ذلك في المحور الثاني من هذا البحث

(2) انظر: تفسير الطبري(1:34)

(3) انظر: تفسير الطبري(1:305)

(4) انظر: تفسير الطبري(1:262)

(1) انظر: تفسير الطبري(30:39)

(2) في الإتقان للسيوطي(2:229): يفسّر كتاب الله.

(3) رواه البيهقي في الشعب(2:426)

لّما ابتعد الزمن واتسعت الفتوحات الإسلامية واختلط العرب بغيرهم من الأمم الأخرى الداخلة في الإسلام، كانت هذه وغيرها من الأسباب مدعاة لتدوين العلوم الشرعية، وكان التفسير أول الأمر مدوناً ضمن السنّة النبويّة، ثمّ استقل بنفسه لّما بدأ العلماء بتدوين التفسير(4)، وكان المفسرون يضمّنون مقدّمات تفاسيرهم جملة من الأصول والقواعد التي تعين على فهم القرآن وبيان معانيه؛ وبذلك تعدّ هذه المقدّمات النفيسة من أهمّ المراجع والمصادر التي يمكن أن يرجع إليها طالب العلم الراغب في معرفة أصول التفسير(5).

وفي ما يلي نذكر نماذج من هذه المقدّمات وما تحويه من مباحث في أصول التفسير(6):

1- مقدّمة تفسير الطبري: وقد كتب مقدّمة طويلة تحدّث فيها عن موضوعات في أصول التفسير، مثل:

- تأويل القرآن بالرأي، وأورد عدداً من الآثار الدالّة على عدم جواز القول في القرآن بمجرد الرأي(7).

- تأويل القرآن، وأنّه يأتي على ثلاثة أوجه:

أحدها: لا سبيل إلى الوصول إليه، وهو ما استأثر الله بعلمه.

ثانيها: ما خصّ الله بعلم تأويله نبيّه صلى الله عليه وسلّم.

ثالثها: ما كان علمه عند أهل اللسان الذي نزل به القرآن (1).

2-مقدّمة تفسير ابن كثير: وهي مقدّمة جيدة، أفادها من شيخ الإسلام ابن تيمية، وأورد فيها مباحث مهمّة في أصول التفسير منها على سبيل المثال:

- تكلّم عن أحسن طرق التفسير، فقال: والغرض أنّك تطلب تفسير القرآن منه، فإن لم تجده فمن السنّة، وحينئذ إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنّة رجعنا إلى أقوال الصحابة، فإنّهم أدرى بذلك، ثمّ أقوال التابعين(2).

---

(4) انظر: التفسير والمفسرون للذهبي(1:141)

(5) انظر: بحوث في أصول التفسير، للدكتور محمد الصباغ(ص16)

(6) مقدمات التفاسير التي اشتملت على مباحث أصول التفسير كثيرة جداً، ونحن هنا لا نريد الاستقصاء لكل هذه المقدمات؛ لأنّ ذلك يطول، وإنّما أردت التمثيل فحسب، ولذلك اقتصرت على ذكر خمس مقدمات في فترات زمنية مختلفة.

(7) انظر: تفسير الطبري(1:34)

(1) انظر: تفسير الطبري(1:41)

وهذا تقسيم للتفسير باعتبار معرفة الناس له، وهو قريب من تقسيم ابن عباس، ويدل على اعتنائهم بأصول التفسير.

(2) انظر: تفسير ابن كثير(1 :12-15) باختصار وتصرف

والمؤلف هنا ذكر أربعاً من طرق التفسير مرتباً لها بحسب الأهمية، وطرق التفسير ومصادره من موضوعات أصول التفسير التي ينبغي الاعتناء بمعرفتها وتطبيقها.

- استطرد في موضوع الإسرائيليات، وبيّن أنّها تذكر للاستشهاد لا للاعتضاد، وقسّمها إلى ثلاثة أقسام، وذكر حكم كلّ قسم(3).

- تحدّث عن اختلاف التابعين في المسألة الواحدة وبيّن أنّه اختلاف تنوّع(4).

-وتطرق إلى تفسير القرآن بمجرد الرأي وبيّن أنّه محرّم، وساق الأدلة على ذلك(5).

3- مقدمّة ابن جزيء في تفسيره: صدّر ابن جزيء كتابه(التسهيل لعلوم التتريل) بمقدّمتين نفيستين، حوت الأولى منهما اثني عشر باباً، خصّ بعض الأبواب منها للحديث عن مباحث في أصول التفسير.

-الباب الرابع: في فنون العلم التي تتعلق بالقرآن، ذكر منها التفسير وبيّن معناه، وقال: "واعلم أنّ التفسير منه متفق عليه ومختلف فيه، ثمّ إنّ المختلف فيه على ثلاثة أنواع: ثمّ ذكر الأنواع الثلاثة ثمّ ذكر الفرق بين التفسير والتأويل "(1).

- الباب الخامس: في أسباب الخلاف بين المفسرين ووجوه الترجيح بين أقوالهم، وذكر اثني عشر سبباً واثني عشر وجهاً(2).

4- مقدمّة القاسمي لتفسيره: ذكر تحت عنوان"قواعد خطيرة في التفسير"مجموعة من القواعد التي تتعلق بأصول التفسير ومنها:

- قاعدة في أمّهات مآخذه: أورد فيها مصادر التفسير(3).
- قاعدة في معرفة صحيح التفسير، وأصحّ التفاسير عند الاختلاف(4).
- قاعدة في أنّ أغلب ما صحّ عن السلف من الخلاف يرجع إلى اختلاف التنوّع، لا اختلاف تضادّ(5).
- قاعدة في معرفة سبب الترول(6).

---

(3) المرجع السابق(1:14)

والاسرائيليات تدخل ضمن مبحث طرق ومصادر التفسير، وهو من مباحث أصول التفسير.

(4) السابق(1:15)

واختلاف التنوع من أقسام الاختلاف في التفسير، الذي هو من المباحث الأصيلة في أصول التفسير

(5) السابق(1:15)

والتفسير بالرأي والاجتهاد هو أحد طرق التفسير، وطرق التفسير من الموضوعات الأساسية في أصول التفسير

(1) انظر: التسهيل لعلوم التتريل، لابن جزيء الكلبي(1:15)

وكلام المؤلف هنا عن أنواع الاختلاف في التفسير، الذي هو من مباحث أصول التفسير يدل على اعتنائه بهذا العلم.

(2) المرجع السابق(1:18)

وأسباب الاختلاف بين المفسرين والترجيح بين أقوالهم من موضوعات أصول التفسير

(3) انظر: محاسن التأويل(1:7)

(4) المرجع السابق(1:14)

(5) السابق(1:17)

ومصادر التفسير، ومعرفة أصح الطرق عند الاختلاف، وأنواع الاختلاف في التفسير، كلّها من المباحث الأساسية في أصول التفسير.

5-مقدمة الشنقيطي في أضواء البيان: ذكر في مقدمة تفسيره أنواع بيان القرآن بالقرآن، وهي تصلح لأن تكون قواعد لتفسير القرآن، ومنها على سبيل المثال:

-بيان الإجمال الواقع بسبب الإشتراك في اسم أ وفعل أو حرف، وذكر أمثلة لكلّ نوع(7).

- أن يكون الظاهر المتبادر من الآية بحسب الوضع اللغوي غير مراد بدليل قرآني آخر على أنّ المراد غيره، ثمّ مثلّ له بأمثلة من القرآن(1).

- الإستدلال على أحد المعاني الداخلة في معنى الآية بكونه هو الغالب في القرآن، فغلبته فيه دليل على عدم خروجه من معنى الآية، وساق أمثلة عليه(2).

ثالثاً: كتب التفسير:

من خلال الاستقراء لبعض كتب المحققين من المفسرين الذين يعتمدون أسلوب التوجيه والنقد والترجيح للأقوال التي يوردونها، نجد أنّهم يعتنون بذكر القواعد والضوابط التي يأصّلون بها أقوالهم، أو يرجّحون بها بين الأقوال المختلفة، أو يردّون الأقوال الضعيفة أو الشاذّة، وأيضاً نراهم يعتنون بتوجيه أقوال السلف حينما يكون فيها غرابة أو لطافة أو قوة ويبيّنون سبب قولهم بها، وكذلك ينبّهون على الأصول التي يدور عليها تفسير السلف، وهذه القواعد والتوجيهات تشكّل مصدراً مهماً من مصادر أصول التفسير؛ لكنّها في حاجة إلى تتبّع واستقراء واستنباط، وسأذكر نماذج من بعض كتب التفسير التي اعتنت بذلك.

- قال الإمام الطبري عند تفسير قوله تعالى ﴿ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾ **البقرة: ١١٦** ،بعد أن رجّح حمل القنوت على المعنى العام:"وغير جائز إدعاء خصوص في آية عام ظاهرها إلاّ بحجة يجب التسليم لها"(3).

وهذه من القواعد الترجيحية التي كان يستعملها الطبري، والتي حاز قصب السبق فيها، وهي من المباحث المهمة في أصول التفسير، ولها تطبيقات كثيرة في تفسيره(4).

---

(6) السابق(1:22)

(7) انظر: أضواء البيان(1:69-72)

(1) انظر: المرجع السابق(1:75)

(2) السابق(1:80-81)

(3) انظر: تفسير الطبري(1:508)

(4) انظر على سبيل المثال(1:100،306،510)

- أورد ابن عطية في تفسير الآية ﴿ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ ﴾ **المعارج: ٢٥** ، قول عمر بن عبد العزيز-رضي الله عنه- في تفسير" المحروم: الكلب" ثمّ عقّب موجهاً قول عمر: أراد-والله أعلم-أن يعطي مثالاً من الحيوان ذي الكبد الرطبة لما فيه من الأجر حسب الحديث المأثور(5).

وهذا يبيّن طريقة السلف في التفسير وأنّهم أحياناً يفسّرون بالمثال(6)، وهو أن يذكر كل منهم من الاسم العام

بعض أنواعه على سبيل التمثيل، وهو من اختلاف التنوع(1)، وكلّ هذا من مباحث أصول التفسير.

- قال ابن القيم في تفسير قوله ﴿ وَلَوۡ شِئۡنَا لَرَفَعۡنَٰهُ بِهَا ﴾ **الأعراف: ١٧٦ :** قال ابن عباس: لو شئنا لرفعناه بعلمه. وقال طائفة: الضمير في قوله"لرفعناه" عائد على الكفر، والمعنى: لو شئنا لرفعنا عنه الكفر بما معه من آياتنا. قال مجاهد وعطاء: لرفعنا عنه الكفر بالإيمان وعصمناه. وهذا المعنى حق، والأول هو مراد الآية وهذا من لوازم المراد، وقد تقدّم أنّ السلف كثيراً ما ينبّهون على لازم معنى الآية، فيظنّ الظانّ أنّ ذلك هو المراد منها(2).

وهذه أيضاً من أساليب السلف في التفسير وهو التفسير باللازم(3)، والمراد به أنّ اللفظ لا يدل مباشرة على المعنى المستفاد من الآية، ولكن يلزم منه هذا المعنى عقلاً أو عرفاً، وهذا يدخل ضمن موضوعات أصول التفسير.

- وفي تفسير قوله تعالى﴿ وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ ﴾ **الأنبياء: ٤٧** قال الشنقيطي: وظاهر القرآن يدلّ على أنّ للعامل الواحد موازين يوزن بكل واحد منها صنف من أعماله، والقاعدة المقررة في الأصول أنّ ظاهر القرآن لا يجوز العدول عنه إلاّ بدليل يجب الرجوع إليه(4).

وهذه من القواعد الترجيحية التي يُعملها المفسرون لترجيح أحد الأقوال على غيره أو رد أحد الأقوال(5)، وهذا يدلّ على اعتنائهم بأصول التفسير؛ لأنّ معرفة هذه القواعد وتطبيقها من مباحث هذا العلم.

---

(5) انظر: المحرر الوجيز(16:114)

(6) انظر أمثلة على التفسير بالمثال في: التفسير القيم(ص346)، التحرير والتنوير(13:230)

(1) انظر: مقدمة في أصول التفسير(ص439)

(2) انظر: التفسير القيّم(ص284)

(3) انظر أمثلة على التفسير باللازم في: التبيان في أقسام القرآن ص(169،600)

(4) انظر: أضواء البيان(4:584)

(5) انظر أمثلة على إعمال هذه القاعدة: تفسير الطبري(553،1:261)

- وقال أبو حيان: والذي نختاره أنّ قوله﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ ﴾ جملة مستقلة من مبتدأ وخبر؛ لأنّه متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار كان أولى أن يسلك به الإضمار والافتقار(6).

وهذه أيضاً من القواعد الترجيحية التي كان يستعملها المفسرون في تفاسيرهم لاختيار الأقوال وترجيح بعضها على بعض(7)، وهي من مباحث أصول التفسير.

- وعند قوله تعالى﴿ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴾ الأنفال: ٣،قال ابن عاشور:

- وجيء بالفعلين المضارعين في"يقيمون"و"ينفقون" للدلالة على تكرر ذلك وتجدده(1).

وهذا يدخل في قاعدة" الجملة الفعلية تدلّ على التجدد"(2)، وهي من القواعد العامة التي يُفسّر بها القرآن، وتدلّ على اعتناء المفسرين بأصول التفسير.

رابعاً: كتب علوم القرآن:

أشرنا في التمهيد إلى أنّ أصول التفسير تعتبر جزءاً من علوم القرآن(3)، ولذلك فإنّ الباحث في الكتب المؤلفة في علوم القرآن قديمها وحديثها سيظفر بجملة من مباحث أصول التفسير، وسنعرض بإيجاز لبعض كتب علوم القرآن ونشير إلى ما حوته من موضوعات في أصول التفسير(4).

1-البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين الزركشي(ت794ه): ذكر فيه بعض أنواع علوم القرآن التي تتعلق بأصول التفسير، ومنها:

- النوع الأول: معرفة أسباب النزول، وهو مبحث له علاقة وطيدة بالتفسير؛ لأنّ معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية؛ فإنّ العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب كما قال ابن تيمية(5)، وقد ذكر الزركشي

---

(6) انظر: البحر المحيط(1:61)

(7) انظر أمثلة على هذه القاعدة في: أضواء البيان(2:86-88، 4:137، 7:265)

(1) انظر: التحرير والتنوير(9:260) وفي هذا إشارة إلى القاعدة التفسيرية: الجملة الفعلية تدلّ على التجدّد والحدوث.

(2) انظر: حاشية محي الدين زاده(1:31-32)

(3) راجع: التمهيد(ص7)

(4) اقتصرت على كتابي البرهان والإتقان لكونهما أوسع كتابين حويا عدداً من أنواع علوم القرآن، حيث اشتمل الأول على سبعة وأربعين نوعاً، واشتمل الآخر على ثمانين نوعاً، ولا يرد على هذا التعميم كتاب الزيادة والإحسان في علوم القرآن لابن عقيلة المكي(ت1150ه) الذي ضمّنه(154)نوعاً؛ لأنّ هذه الأنواع هي أنواع السيوطي مع شيء من التقسيم والبسط والتعديد. انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان(دراسة مقارنة)، للدكتور حازم سعيد حيدر(ص111)

(5) انظر: مقدمة في أصول التفسير(ص47)

في هذا المبحث فوائد معرفة أسباب الترول، وتكرّر نزول الآية، وخصوص السبب وعموم اللفظ، وتقدّم نزول الآية على الحكم(6).

- النوع الثامن عشر: معرفة غريب القرآن، بيّن فيه أهمية معرفة هذا الفن، وأنّه ضروري للمفسّر، وأتى بأدلة من كلام السلف على أنّه لا يجوز الكلام في كتاب الله لمن لم يكن عالماً بلغات العرب(7).

- النوع الثاني والثلاثون: معرفة أحكامه، ذكر فيه بعض قواعد أصول التفسير التي من الضروري معرفة المفسّر بها، ومنها(1):

- عموم النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام والشرط.
- إضافة الحكم إلى الوصف المناسب يفيد التعليل.
- تستفاد الإباحة من لفظ الإحلال ورفع الجناح والإذن والعفو.
- تقديم العتاب على الفعل من الله تعالى يدلّ على تحريمه.
- قاعدة في الإطلاق والتقييد، وأخرى في العموم والخصوص.

- النوع الحادي والأربعون: معرفة تفسيره وتأويله، ذكر فيه الفرق بين التفسير والتأويل، وأمّهات مآخذ التفسير، وأقسام التفسير باعتبار معرفة الناس له، وأنواع التأويل المحمود، وغيرها من المباحث النفيسة(2).

- النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن، ذكر فيه جملة من القواعد التفسيرية، مثل: قاعدة في الضمائر، قواعد في السؤال والجواب، قاعدة في الألفاظ المترادفة، قواعد في العطف، قواعد في العدد(3).

2-الإتقان في علوم القرآن، للإمام السيوطي(ت911ه): ذكر فيه ثمانين نوعاً من أنواع علوم القرآن خصّ بعضها في أصول التفسير، مثل: معرفة سبب الترول، معرفة غريب القرآن، الأدوات التي يحتاجها المفسّر، قواعد مهمة يحتاجها المفسّر، أسباب الاختلاف، التفسير والتأويل، شروط المفسر وآدابه(4).

وبالمقارنة بين ما ذكره الزركشي من مباحث في أصول التفسير وبين ما أورده السيوطي، نجد أنّ السيوطي قد أفاد من البرهان واقتفى أثره بوجه عام إلاّ أنّ عمله لم يكن الوجه المقابل له؛ لأنّه احتوى على

---

(6) انظر: البرهان في علوم القرآن(22:1)

(7) المرجع السابق(291:1)

(1) السابق(6:2) وما بعدها

(2) السابق(146:2) وما بعدها

(3) السابق(23:4) وما بعدها

(4) انظر: فهرس كتاب الإتقان

زيادات عديدة في المسائل والمباحث والمصادر لم تكن موجودة عند الزركشي(5)، كما أنّ له وقفات تأمليّة حرّر فيها بعض الأقوال(1)، ورتّب بعض الأنواع ترتيباً أنسب من ترتيب الزركشي(2)، وفصّل في بعض المسائل(3)، ودمج بعض الأنواع في بعض(4).

خامساً: كتب أصول الفقه:

يُعنى أصول الفقه بمصادر التشريع والاستدلال سواءً المتفق عليها أو المختلف فيها، مع دراسة أبواب التعارض والترجيح بين الأدلة، إضافة إلى شرح ما يعرض للألفاظ من عموم وخصوص وتقييد وإطلاق .....، مع الكلام عن حال المفتي والمستفتي(5)، وإذا نظرنا إلى هذه الموضوعات نجد أنّ بعضها له تعلّق بأصول التفسير مثل الكلام عن المصدر الأول للتشريع الذي هو القرآن، وأيضاً ما يذكر في الأصول من عوارض الألفاظ، إضافة إلى مسائل التعارض والترجيح؛ ولهذا تعدّ كتب أصول الفقه من مصادر أصول التفسير، مع ملاحظة أنّ الأصوليين ركّزوا على جانب الأحكام الشرعية، وبقيت جوانب أخرى لم يهتمّوا بها مثل الجانب الأخلاقي، الذي قام بخدمته علم الأخلاق، والذي تلقّفه بعض أهل التصوّف الذين لم يتقيّدوا بضوابط التفسير، فوقع الخطأ والانحراف، وإليك بعض النماذج من كتب أصول الفقه مع أمثلة لما تحويه من مسائل ذات صلة بأصول التفسير:

---

(5) انظر:على سبيل المثال ما ذكره السيوطي من زيادات في فوائد معرفة سبب النزول، مثل معرفة اسم النازل فيه الآية وتعيين المبهم فيها(الإتقان1:39)، وزاد أيضاً خمسة أقوال في الفرق بين التفسير والتأويل(الإتقان2:221)، وكذلك زاد في شروط المفسر نقلاً عن أبي طالب الطبري وابن تيمية(الإتقان2:225-228)، وأضاف أيضاً غريب القرآن المجموع عن ابن عباس وما ورد من مسائل نافع ابن الأزرق الإتقان(1:150) وما بعدها

(1) فعلى سبيل المثال حرّر أنّ سبب النزول ما نزلت الآية أيام وقوعه مبيّنة لحكمه، أو مجيبة عنه، فأخرج بهذا الضابط ما ذكره الواحدي من أنّ سبب نزول سورة الفيل هو قصة قدوم الحبشة. انظر: الإتقان(1:42)

(2) ففي نوع" قواعد مهمة يحتاج المفسّر إلى معرفتها" أورد السيوطي عشر قواعد استوعب فيها على وجه التقريب الاثنتين والعشرين قاعدة التي ذكرها الزركشي في البرهان، وقد اختصر مادة الزركشي ورتبها ترتيباً آخر، وأضاف إليها نقولاً أخرى عن بعض العلماء. انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان(دراسة مقارنة)، للدكتور حازم سعيد حيدر،ص(346)، وراجع أيضاً: البرهان(4:6) وما بعدها، والإتقان(1:244-263)

(3) مثل بسطه القول في مسألة" هل العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب" وترجيحه أنّ العبرة بعموم اللفظ.
انظر: الإتقان(1:39)

(4) انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان ص(7-8)

(5) انظر: أصول الفقه، للإمام محمد أبو زهرة(ص25)

1-كتاب الرسالة للإمام الشافعي، وهو أول مؤلَّف في أصول الفقه، ذكر فيه الإمام بعض المباحث المتعلقة بأصول التفسير، منها:

-تحدّث في الجزء الأول من الرسالة عن أنواع البيان، وذكر منها: ما أبانه لخلقه نصّاً، مثل جُمل فرائضه في أنّ عليهم صلاة وزكاة وحجاً وصوماً، وأنّه حرّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ....، ومنه: ما أحكم فرضه بكتابه، وبيّن كيف هو على لسان نبيّه، مثل عدد الصلاة والزكاة ووقتها(1).

وكلام الشافعي هذا فيه إشارة إلى مصدرين من مصادر التفسير وهما: تفسير القرآن بالقرآن وتفسير القرآن بالسنّة.

-أشار أيضاً إلى أنواع الخطاب العام في القرآن، وذكر أقسامه، وساق أمثلة لكلّ قسم:

أ- العام الذي لا خاصّ فيه، ومثاله قوله تعالى﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾الزمر: ٦٢.

ب-العام الذي يدخله الخصوص، ومثاله قوله تعالى﴿ مَا كَانَ لِأَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ وَمَنۡ حَوۡلَهُم مِّنَ ٱلۡأَعۡرَابِ أَن يَتَخَلَّفُواْ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ ﴾ التوبة: ١٢٠ ،وإنّما أريد به من أطاق الجهاد.

ج-العام الذي يجمع العام والخاص، ومثاله قوله تعالى﴿ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ ﴾ الحجرات: ١٣فالعموم في قوله﴿ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ ﴾والخاص منها﴿ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ ﴾.

د-ا لعام الذي يراد به الخصوص، ومثاله قوله تعالى﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ ﴾ آل عمران: ١٧٣، وإنّما الذين قال لهم ذلك أربعة نفر﴿ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ ﴾يعنون المنصرفين من أُحد.

ه- العام الذي خصّصته السنّة، ومثاله قوله تعالى﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا ﴾ المائدة: ٣٨، فلا قطع إلاّ في ربع دينار فصاعداً(2).

2-كتاب المحصول للإمام الرازي(ت606ه): أورد فيه مباحث متعلّقة بأصول التفسير، منها:

- في الكلام عن التعادل والترجيح: القسم الثاني: المسألة السابعة: القسم الثالث: أن يكون كلّ واحد منهما عامّاً من وجه، خاصّاً من وجه، كما في قوله تعالى﴿ وَأَن تَجۡمَعُواْ بَيۡنَ ٱلۡأُخۡتَيۡنِ ﴾ النساء: ٢٣مع

---

(1) انظر: الرسالة(ص111)

(2) المرجع السابق ص(137-152)

قوله﴿ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ﴾النساء: ٢٤(1).

- في الكلام في الأوامر والنواهي: القسم الأول في المباحث اللفظية: المسألة الأولى: قال الأصوليّون:صيغة"إفعل"مستعملة في خمسة عشر وجهاً، فذكر هذه الأوجه، ومثّل لكل وجه بدليل من القرآن ثمّ ذكر الخلاف في كون صيغة الأمر في هذه الوجوه حقيقة أو ليست كذلك (2) .

- الكلام في العموم والخصوص: ذكر فيه ألفاظ العموم واختلاف العلماء في بعضها، وما ألحق بالعموم وليس منه، وساق أمثلة على صيغ العموم في القرآن(3).

3-كتاب الإحكام في أصول الأحكام للآمدي(ت631ه): ذكر فيه مسائل تتعلّق بأصول التفسير، منها:

- إذا ورد خطاب خاص بالنبيّ_صلى الله عليه وسلّم_كقوله تعالى﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ قُمِ ٱلَّيْلَ ﴾ المزمل: ١ - ٢ لا يعمّ الأمّة ذلك الخطاب عند أصحابنا، خلافاً لأبي حنيفة وأحمد في قولهم أنّه يكون خطاباً للأمّة، إلاّ ما دلّ الدليل فيه على الفرق(4).

- اتفق القائلون بالمفهوم على أنّ كلّ خطاب خصّص محل النطق بالذكر لخروجه مخرج الأعمّ الأغلب لا مفهوم له، وذلك كقوله تعالى﴿ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ ﴾النساء: ٢٣(5).

- اتفق العلماء على أنّ كلّ واحد من المذكّر والمؤنّث لا يدخل في الجمع الخاصّ بالآخر كالرجال والنساء، وعلى دخولهما في الجمع الذي لم تظهر فيه علامة تذكير ولا تأنيث كالناس، إنّما وقع الخلاف بينهم في الجمع الذي ظهرت فيه علامة التذكير كالمسلمين والمؤمنين، هل هو ظاهر في دخول الإناث فيه أو لا؟(6)

4-كتاب الموافقات للإمام الشاطبي(ت790ه): أورد فيه مسائل لها صلة بأصول التفسير، فعلى سبيل المثال:

---

(1) انظر: المحصول في أصول الفقه(2:2:584)

(2) المرجع السابق(1:2:57) وما بعدها

(3) السابق(1:2:511) وما بعدها

(4) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي(2:260)

(5) انظر: المرجع السابق(3:100)

(6) السابق(2:265)

أ- تحدّث في عوارض الأدلة عن الإحكام والتشابه في القرآن، وقسّمه إلى عام وخاص، وبيّن معنى كل قسم، وذكر أنّ التشابه بمعناه الخاص على نوعين: حقيقي وإضافي، وأورد أمثلة لكلّ نوع، وبيّن علاقة التشابه بالتأويل(1).

ب- قال في النوع الثاني من أنواع المقاصد، المسألة الأولى: إنّ القرآن أُنزل على لسان معهود العرب في ألفاظها الخاصة وأساليب معانيها، فمن أراد تفهّمه فمن جهة لسان العرب، ولا سبيل إلى تطّلب فهمه من غير هذه الجهة، ثمّ ذكر بعض القواعد المتعلقة بتفسير القرآن باللغة(2).

ج- ذكر في كتاب الأدلة الشرعية-الطرف الثاني- الأدلة على التفصيل-الكتاب-أورد فيه أربع عشرة مسألة وهي عبارة عن قواعد وضوابط مهمة لمن أراد أن يفهم القران ويفسّره، ومن هذه القواعد على سبيل المثال:

- معرفة أسباب النزول لازمة لمن أراد علم القرآن، وساق الأدلة على ذلك.
- كلّ حكاية وقعت في القرآن فلا يخلو أن يقع قبلها أو بعدها وهو الأكثر ردّ لها أو لا، فإن وقع فلا إشكال في بطلان المحكي، وإن لم يقع ردّ فذلك دليل على صحة المحكي, ثمّ ذكر الأدلة وساق أمثلة على ذلك.
- إذا ورد في القرآن الترغيب قارنه الترهيب في لواحقه أو سوابقه أو قرائنه وبالعكس، وكذلك الترجية مع التخويف(3).

سادساً: كتب اللغة:

لّما كان القرآن كلاماً عربيّاً، كانت قواعد العربية طريقاً لفهم معانيه، وبدون ذلك يقع الغلط وسوء الفهم لمن ليس بعربي بالسليقة، ونعني بقواعد العربية مجموع علوم اللسان العربي، وهي: متن اللغة، والتصريف، والنحو، والمعاني والبيان، ومن وراء ذلك استعمالات العرب في كلامها ووجوه مخاطباتها، ولعلمي البيان والمعاني مزيد اختصاص بعلم التفسير؛ لأنّهما وسيلة لإظهار خصائص البلاغة القرآنية، وما تشتمل عليه الآيات من تفاصيل المعاني وإظهار وجه الإعجاز(4).

وعلى هذا تعدّ علوم اللسان العربي بجميع أنواعها من المصادر الأساسية لأصول التفسير؛ لصلتها الوثيقة بالنصّ القرآني، كما يمكن اعتبارها مادة صالحة لبناء القواعد وتأصيل الضوابط التي تُعين على فهم القرآن، وسنذكر نماذج من هذه الكتب وأمثلة لما فيها من المباحث ذات الصلة بأصول التفسير.

---

(1) انظر: الموافقات(3:85) وما بعدها

(2) المرجع السابق(2:64-107)

(3) السابق (3:345-424)

(4) انظر: التحرير والتنوير(1:18-19)، ومفتاح العلوم للسكاكي(ص421)

1-كتاب الخصائص، لأبي الفتح بن جنّي (ت392ه): وقد ضمّنه جملة من الأبواب الماتعة في أساليب العرب في كلامها، وأتى لها بشواهد من القرآن، ومن ذلك:

- باب في قوة اللفظ لقوة المعنى، قال:هذا فصل من العربية حسن، منه قولهم: خشن واخشوشن، ومثله باب فعل وافتعل نحو قدر واقتدر، فاقتدر أقوى من قدر، قال سبحانه﴿ أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ ﴾ **القمر: ٤٢**، فمقتدر هنا أوفق من قادر من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدّة الأخذ(1).

- باب الإكتفاء بالسبب عن المسبب، وبالمسبب عن السبب، قال: هذا موضع من العربية شريف لطيف، وواسع لمتأمله كثير، وكان أبو علي(2)-رحمه الله-يستحسنه ويُعنى به، وذكر منه مواضع قليلة، ومرّ بنا نحن ما لا نكاد نحصيه، من ذلك قوله تعالى﴿ فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ ﴾ **النحل: ٩٨** ، وتأويله: فإذا أردت قراءة القرآن، فاكتفى بالمسبب الذي هو القراءة عن السبب الذي هو الإرادة، وهذا أولى من تأوّل من ذهب إلى أنّه أراد: فإذا استعذت فاقرأ؛ لأنّ فيه قلباً لا ضرورة بك إليه، وأيضاً فإنّه ليس كلّ مستعيذ بالله واجب عليه القراءة(3).

- باب في تجاذب المعاني والإعراب، قال: هذا موضع كان أبو على يعتاده ويلمّ به كثيراً ويبعث على المراجعة له وإلطاف النظر فيه؛ وذلك أنّك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين هذا يدعوك إلى الأمر، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب، فمن ذلك قوله تعالى﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٞ ٨ يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾ **الطارق: ٨ – ٩**، فمعنى هذا: إنّه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر، فإن حملته على هذا كان في الإعراب خطأ؛ لفصلك بين الظرف ومتعلقه وهو أمر لا يجوز، فإذا كان المعنى مقتضياً له والإعراب مانعاً منه، احتلت له بأن تضمر ناصباً يتناول الظرف ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل(1).

2- كتاب الصاحبي لأحمد بن فارس(ت395): وهو كتاب عظيم النفع حوى درراً نفيسة في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أورد فيه أبواباً كثيرة تصلح أن تكون قواعداً وأصولاً يضبط بها فهم القرآن، وهاك نُتفاً من بعضها:

---

[1] انظر: الخصائص لابن جنّي(3:264)

[2] وهو شيخه أبوعلي الفارسي

[3] نظر: الخصائص(3:173)

[1] انظر: الخصائص(3:255)

- باب العموم والخصوص: ذكر فيه أنواع العام الذي يدخله الخصوص، والذي لا يدخله الخصوص، ومثّل له بأمثلة عديدة من القرآن(2).

- باب الشيئين ينسب الفعل إليهما وهو لأحدهما، ومنه في كتاب الله﴿ فَلَمَّا بَلَغَا مَجۡمَعَ بَيۡنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا ﴾ **الكهف:** ٦١، والنسيان من أحدهما لأنّه قال﴿ فَإِنِّي نَسِيتُ ٱلۡحُوتَ ﴾ **الكهف:** ٦٣(3).

- باب نسبة الفعل إلى أحد الاثنين وهو لهما، قال تعالى﴿ وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا ﴾ **الجمعة:** ١١، وإنّما انفضوا إليهما(4).

- باب الإضمار: ومن سنن العرب الإضمار، ويكون على ثلاثة أضرب، فذكرها ومثّل لها من القرآن(5).

- باب التعويض: وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة، فيضمّنون الفعل الماضي مقام الراهن، وذكر أمثلة على ذلك(6).

- باب الأمر المحتاج إلى بيان: ذكر فيه أنواعاً من بيان القرآن للقرآن، وساق أمثلة من القرآن(7).

3- فقه اللغة وسرّ العربية، لأبي منصور الثعالبي(ت430ه): ذكر في القسم الثاني ما اشتمل عليه الكتاب وهو سر العربية في مجاري كلام العرب وسننها والاستشهاد بالقرآن على أكثرها.

- في تقديم المؤخر وتأخير المقدّم: العرب تبتدئ بذكر الشيء والمقدّم غيره، كما قال تعالى﴿ فَمِنكُمۡ كَافِرٞ وَمِنكُم مُّؤۡمِنٞ ﴾ **التغابن:** ٢، وفي التقديم والتقدير﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾ **الكهف:** ٩٦، وتقديره: آتوني قطراً أفرغ عليه(1).

- في الكتاب عمّا لم يجر ذكره من قبل: العرب تقدم عليه توسعاً واقتداراً واختصاراً؛ ثقة بفهم المخاطب كما قال تعالى﴿ كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ ﴾ **الرحمن:** ٢٦، أي: من على الأرض(2).

---

(2) انظر: الصاحبي لابن فارس(ص178)

(3) انظر: المرجع السابق(ص185)

(4) المرجع السابق(ص185)

(5) السابق(ص196)

(6) السابق(ص201)

(7) السابق(ص202)

(1) انظر: فقه اللغة للثعالبي(ص355)

- في الاختصاص بعد العموم: وفي القرآن ﴿ حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ البقرة: ٢٣٨، وقوله ﴿ فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ الرحمن: ٦٨(3).

سابعاً: كتب أصول الحديث:

لقد نشأ التفسير في أحضان علم الحديث، حيث كانت مرويات التفسير باباً من أبواب الحديث، كما أنّ السنّة النبوية تعدّ المصدر الثاني من مصادر التفسير بعد القرآن، فالصلة إذاً وثيقة بين التفسير وكتب الحديث وعلومه؛ إذ أنّ توثيق الرواية هو الأساس ليصحّ تفسير القرآن على ضوئها، وبما أنّ علم أصول الحديث هو العلم بالأصول والقواعد التي يعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول والردّ(4)، والتفسير كما هو معلوم يعتمد في جانب منه على النقل المحقق(5)، لذا فإنّ هناك بعض المباحث في أصول الحديث لابد من الرجوع إليها لمن يرغب في معرفة أصول التفسير.

ثامناً: كتب صدّرت باسم"أصول التفسير":

وهذه الكتب لم تستوعب كل مادة هذا العلم، ولكنّها اشتملت على مسائل متناثرة منه، ومن هذه المصنّفات:

1-مقدمّة في أصول التفسير، لشيخ الإسلام ابن تيمية(ت728ه)

2-الفوز الكبير في أصول التفسير، للإمام الدهلوي(ت1176ه)(1)

وبعد فهذه أهم المراجع والمصادر التي تشتمل على مسائل ومباحث أصول التفسير، هذه المباحث في حاجة ماسة إلى أن تُجمع في حيز خاص خدمة لكتاب الله، كما أنّها تتطلب مزيداً من التنقيح والتحرير، وأن تدعم بأمثلة من القرآن الكريم.

---

(2) المرجع السابق(ص357)

(3) السابق(ص358)، وللاستزادة انظر: ص(359، 360، 361، 362، 370، 371، 374)

(4) انظر: تيسير مصطلح الحديث، للدكتور محمود الطحان(ص15)

(5) وهو الجانب الذي يتعلق بالتفسير النبوي للقرآن، وكذلك تفسير القرآن بأقوال الصحابة والتابعين، فهذا لابد- لقبوله- من التحقق من صحة السند.

(1) سيأتي الحديث عن هذين الكتابين في المحور الثاني من هذا البحث.

المحور الثاني: التصنيف في أصول التفسير:

على الرغم من أنّ التفسير كان أول العلوم الإسلامية وجوداً من حيث التطبيق، إلاّ أنّه كان آخرها من حيث التقعيد والتأصيل، إذ لم يتمّ البحث في قواعد وأصول كلّية في التفسير بشكل مستقل حتى مطلع القرن الخامس الهجري عندما صنّف أبو نصر أحمد بن محمد الحدّادي(بقي إلى بعد الأربعمائة)(1) كتابه"المدخل لعلم تفسير كتاب الله" وجعله كما قال في المقدّمة: مدخلاً لعلم تفسير كتاب الله ومعانيه وتنبيهاً على ما غمض من طرقه ومبانيه(2)، والكتاب في أغلبه عبارة عن قواعد نحوية لضبط التفسير مع ذكر أمثلة من القرآن والاستشهاد بالأبيات الشعرية.

وألّف محمّد بن أبي القاسم، المعروف بابن تيمية الحرّاني(ت621ه)كتاباً سمّاه"قواعد التفسير" وهذا الكتاب لم يصل إلينا، وإنّما ذكره صاحب كشف الظنون بالعنوان المشار إليه(3).

ثمّ كانت المحاولة الأخرى حينما ألّف أبو الحسن علي بن أحمد الحرالّي المراكشي(ت638ه)(4) كتابه"مفتاح الباب المقفل لفهم القرآن المنزّل"الذي جعله- كما في مقدمة الكتاب- قوانين تختص بالتطرّق إلى تفهّم القرآن، ويُتنبّه بها إلى علوّ البيان يكون مفتاحاً لغلق الباب المقفل على تدبّر القرآن المنزّل(5)، وهي بمثابة قوانين تتنزّل في علم التفسير بمنزلة أصول الفقه من الأحكام(6).

ثم جاء نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي(ت716ه) وصنّف كتابه" الإكسير في قواعد التفسير" والذي كشف في مقدمته عن السبب الذي دعاه إلى تأليف الكتاب فقال:"فإنّه لم يزل يتلجلج في صدري إشكال علم التفسير وما أطبق عليه أصحاب التفاسير، ولم أر أحداً منهم كشفه فيما ألّفه ولا نحّاه في ما نحّاه، فتقاضتني النفس الطالبة للتحقيق، الناكبة عن جمر الطريق، لوضع قانون يُعوّل عليه، ويُصار في هذا الفن إليه فوضعت لذلك صدر هذا الكتاب، مردفاً له بقواعد نافعة في علم الكتاب، وسمّيته"الإكسير في قواعد التفسير"(1)

---

(1) انظر: غاية النهاية لابن الجزري(1:105)

(2) انظر: المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى، لأبي النصر الحدّادي، تحقيق صفوان داوودي(ص51)

(3) انظر: كشف الظنون(2:1358)

(4) انظر: سير أعلام النبلاء(23:47) وفيه(ت637ه)، وطبقات المفسرين للداودي(1:345)

(5) انظر: تراث أبي الحسن الحرالّي في التفسير، تقديم وتحقيق محمادي بن عبد السلام الخياطي(ص28)

(6) انظر لسان الميزان لابن حجر(4:235)، وطبقات المفسرين(1:347)

(1) انظر: الإكسير في علم التفسير، لسليمان الطوفي، تحقيق عبد القادر حسين(ص27)
ولا أدري لماذا لم يلتزم المحقق-وفقه الله- بالاسم الذي وضعه المؤلف لكتابه.

هذا النصّ صريح في أسبقية المؤلف إلى الكتابة في الموضوع حين قال"و لم أر أحداً منهم كشفه فيما ألّفه ولا نحّاه في ما نحّاه"، وأنّه أراده أن يكون قانوناً يعوّل عليه في هذا الفن، إلاّ أنّ الحجم الذي تناول فيه الموضوع لم يتجاوز صدر الكتاب-كما أشار في مقدمته-والذي يقع في حدود الثلاثين صفحة، حيث ذكر معنى كلّ من التفسير والتأويل والفرق بينهما، ثمّ تحدّث عن القرآن وأنّ بعضه لا يحتاج إلى تفسير؛ لأنّه واضح في لفظه ومعناه، والبعض الآخر غير واضح في لفظه ومعناه وهو الذي يحتاج إلى تفسير، ثمّ ذكر العلوم التي اشتمل عليها القرآن وينبغي للمفسّر النظر فيها[2]، أمّا بقيّة الكتاب- وهو الأغلب - فقد بناه على المسائل البلاغية مستشهداً لها بآيات من القرآن، وهذا ما دعا محقّقه للقول"وكل ما أرجوه أن أكون قد أسهمت- بتقديم هذا الكتاب القيّم المجهول إلى أيدي القرّاء والدارسين- في إثراء المكتبة البلاغية، وإضافة عَلَم جديد إلى أعلام البلاغة وهم قلّة"[3].

وقبل أن نتجاوز القرن الثامن الهجري، نقف مع عَلم من الأعلام الذين صنّفوا في أصول التفسير، والذي يعدّ بحقّ أول من ألّف في هذا الفن على طريقة التقعيد والتأصيل، ذلكم هو شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية(ت728ه) في رسالته الشهيرة المسمّاة"مقدمّة في أصول التفسير" والتي يعدّها العلماء أصل ما كتب في أصول التفسير[4]، وهي تتضمن-كما صرّح المؤلف- قواعد كليّة تُعين على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره ومعانيه، والتمييز-في منقول ذلك ومعقوله- بين الحق وأنواع الأباطيل، والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل [5].

وقد قسّم ابن تيمية رسالته إلى خمسة فصول:

الأول: أنّ النبيّ-صلى الله عليه وسلّم-بيّن لأصحابه معاني القرآن كما بيّن لهم ألفاظه.

الثاني: اختلاف السلف في التفسير، وأنّه اختلاف تنوّع لا تضادّ.

الثالث: الخلاف الواقع في التفسير من جهة النقل.

الرابع: الخلاف الواقع في التفسير من جهة الاستدلال.

الخامس: في أحسن طرق التفسير.

---

[2] انظر: المرجع السابق ص(27-57)

[3] انظر: المرجع السابق(ص26)

[4] ذكر الدكتور عدنان زرزور في مقدمّة كتابه أنّ قاضي الحنابلة في دمشق محمد جميل الشطي هو الذي سمّاها بهذا الاسم، والذي دعاه إلى ذلك قول ابن تيمية في فاتحتها" فقد سألني بعض الإخوان أن أكتب له مقدمة تتضمن قواعد كلية تعين على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره ومعانيه"

انظر: مقدمّة في أصول التفسير، لابن تيمية، تحقيق د:عدنان زرزور(ص24)

[5] انظر: المرجع السابق(ص33)

والرسالة على وجازتها وعدم شمولها لكل مباحث أصول التفسير، إلاّ أنّها تصلح لأن تكون أساساً ومنطلقاً يُبنى عليه هذا العلم، فهي أشبه ما تكون بالرسالة التي كتبها الإمام الشافعي (1) والتي تعدّ أصل ما كُتب في أصول الفقه.

ثمّ جاء ابن الأكفاني محمد بن إبراهيم بن ساعد(ت749ه)(2)، وصنّف كتابه" نغب الطائر من البحر الزاخر"(3) أودع فيه ما قال أنّه" قانون يعوّل في تفسيره-أي القرآن-عليه، ويرجع في تأويله إليه، ومسبار تام يميّز ذلك، وتتضح به المسالك"(4).

وألّف شمس الدين ابن الصائغ الحنفي(ت777ه) كتاباً بعنوان" المنهج القويم في قواعد تتعلق بالقرآن الكريم"، ذكره صاحب كشف الظنون، ولم يذكر شيئاً من المعلومات عنه(5).

ولابن الوزير اليماني محمد بن إبراهيم بن المرتضي(ت840ه) رسالة مخطوطة بعنوان"قواعد التفسير"(6)، وهي عبارة عن فصل من كتاب"إيثار الحق على الخلق" للمؤلف نفسه(مطبوع)(7) وهو الفصل الواقع مابين ص(146-156)، وعنوانه"فصل: في الإرشاد إلى طريقة المعرفة لصحيح التفسير" وقد تحدّث فيه المؤلف عن مراتب التفسير، وقسّمها إلى نوعين: مراتب رواية، وذكر فيها مراتب المفسرين؛ ومراتب دراية، وذكر فيها سبعة أنواع(1).

ثمّ جاء جلال الدين البلقيني(ت824ه) فألّف في أصول علم التفسير كتابه(مواقع العلوم من مواقع النجوم) ضمّنه نيّفا وخمسينً نوعاً من علوم القرآن(2)، وهو أميل إلى أن يكون في علوم القرآن منه إلى أصول التفسير(3).

---

(1) وذلك حين كتب عبد الرحمن بن مهدي إلى الشافعي وهو شاب أن يضع له كتاباً فيه معاني القرآن، ويجمع قبول الأخبار فيه، وحجة الإجماع، وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنّة، فوضع له كتاب الرسالة.انظر: تاريخ بغداد(2:64)

(2) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة(3:279)، والبدر الطالع(2:79)

(3) وهو كتاب في التفسير ذكره المؤلف في كتابه"إرشاد القاصد" كما ذكره حاجي خليفة والبغدادي، ولم يُعثر بعد على مخطوطته.انظر: ابن الأكفاني ومؤلفاته، بحث محكّم للدكتور نشأت حمارنه، منشور في مجلة التراث العربي،العدد98،ص(204) وانظر أيضاً: كشف الظنون لحاجي خليفة(2:1965)، وهدية العارفين للبغدادي(2:155)

(4) انظر: إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد للأكفاني(ص159)

(5) انظر: كشف الظنون(2:1883)

(6) انظر: الأعلام للزركلي(5:301)

(7) انظر: قواعد التفسير(جمعاً ودراسة) للدكتور خالد السبت(1:44)

(1) انظر: إيثار الحق على الخلق ص(146-156)

(2) انظر: مقدمة الإتقان(1:5)

(3) انظر: الأنواع التي تكلّم عنها البلقيني في خطبته والتي نقلها السيوطي في مقدمة الإتقان(1:4)

ودوّن الكافيجي محمد بن سليمان(ت879ه) في علوم التفسير كتاباً لم يُسبق إليه كما قال(4)وسمّاه"التيسير في قواعد علم التفسير"(5) وهذا الكتاب أكثر مباحثه في الحقيقة مرتبطة بعلوم القرآن أكثر من ارتباطها بأصول التفسير، وإن كان قد ذكر جملة من المسائل المرتبطة بأصول التفسير مثل: تعريف التفسير والتأويل والفرق بينهما، والتفسير بالرأي وحكمه، والعلوم التي يحتاجها المفسّر، ودلالة المحكم والمتشابه، والتعارض والترجيح.

وأتى جلال الدين السيوطي(ت911ه) بكتابه(التحبير في علم التفسير) الذي أتمّه عام(ت872ه)، ضمّنه ما ذكره البلقيني من الأنواع مع زيادة مثلها، وهو كسابقه أقرب إلى علوم القرآن منه إلى أصول التفسير(6)، وللسيوطي أيضاً رسالة في أصول التفسير(7)، وهي منتزعة من كتاب"النقاية" للمؤلف نفسه(8)، أغلبها في علوم القرآن خلا بعض المباحث اليسيرة المتعلقة بأصول التفسير(9).

ومن الكتب النفيسة التي صُنّفت في هذا الفن كتاب" الفوز الكبير في أصول التفسير" للإمام أحمد بن عبد الرحيم المعروف بولي الله الدهلوي(ت1176ه)(10) وقد بناه مؤلفه على العلوم الخمسة التي اشتمل عليها القرآن(1)، ثمّ ذكر جملة من العلوم، وختم الكتاب بأصناف المفسرين وبغريب القرآن، ولكنّه أفرده-أي غريب الحديث- برسالة مستقلة(2).

وتأتي أهمية هذا الكتاب أنّ مؤلّفه ذكر فيه مسائل مهمة في أصول التفسير، وله فيها نظرات جيدة وموفقة(3)ومن المسائل التي تحدّث عنها:

---

(4) انظر: الإتقان(1:4)

(5) انظر: التيسير في قواعد علم التفسير للكافيجي، دراسة وتحقيق: ناصر المطرودي(ص285)

(6) انظر: الإتقان(1:5-6) حيث ذكر بعد خطبة التحبير فهرست بأنواع علوم القرآن التي وردت فيه ورجع أيضاً: التحبير في علم التفسير للسيوطي(الفهرست)

(7) طبعها جمال الدين القاسمي سنة(1330ه) وعلّق عليها تعليقات يسيرة

(8) انظر: كتاب إتمام الدراية لقراء النقاية للسيوطي ص(17-41)

(9) مثل: تعريف علم التفسير، وحكم التفسير بالرأي، وبعض مباحث المعاني المتعلقة بالأحكام (انظر: رسالة في أصول التفسير ضمن سلسلة متون طالب العلم، للإمام السيوطي، انتقاء جمال الدين القاسمي، مراجعة أحمد الطويان)

(10) انظر: ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون(2:212)، فهرس الفهارس(2:1119)

(1) وهي علم الجدل وبسط الكلام فيه، وعلم الأحكام، وعلم التذكير بآلاء الله، وعلم التذكير بأيام الله، وعلم التذكير بالموت

(2) سمّاها"فتح الخبير بما لابدّ من حفظه في علم التفسير"انظر: ايضاح المكنون(2:161)

(3) انظر على سبيل المثال:

- نظراته في حقيقة أسباب النزول(الفوز الكبير: ص31)
-كلامه عن شرح غريب القرآن، واستنباطاته في هذا الباب(المرجع السابق: ص181)

- أسباب صعوبة فهم المراد من القرآن: ذكر عدداً من الأسباب، وضرب أمثلة من القرآن(4).
- أسباب النزول، وشروط المفسر في هذا الباب، وسبب اختلاف الصحابة والتابعين(5).
- فنون التفسير وحل الخلافات الواقعة في تفاسير الصحابة والتابعين(6).
- توجيه الآيات القرآنية: حقيقته، وضوابطه، وأنواعه، وأمثلة من توجيه الصحابة(7).

ونسب البغدادي إلى الشيخ عثمان بن علي المودورنه وي الرومي(ت1211ه)كتاباً في "قواعد التفسير" ولم يذكر شيئاً عنه(8).

وهكذا استمرت جهود العلماء في التصنيف في هذا الفن إلى القرن الرابع عشر الهجري، حيث جاءت محاولة الإمام عبد الحميد الفراهي(ت1349ه) في اعتماد أصول الفقه أصولاً للتفسير، في كتابه" التكميل في أصول التأويل" حيث أفرده لذكر أصول راسخة لتأويل القرآن إلى صحيح معناه (9)، وجعل الغاية منه-كما قال-معرفة الأصول التي تُعين على فهم القرآن الحكيم حسب أفهام البشر، وهذه الأصول تنقسم إلى قسمين: الأول: ما يعصم من الزيغ في التأويل، والثاني: ما يهدي إلى الحِكَم التي يتضمّنها كتاب الله، والأمر الجامع لهذين هو التفكر في نظم القرآن(1).

وقد قسّم أصول التأويل إلى ثلاثة أقسام، وذكر تحت كل قسم عدة أنواع، وضرب أمثلة لكل نوع:

-أصول أولية: وهي ما يُتمسك به حيث لا احتمال لمعانٍ شتى.

-أصول مرجّحة: وهي التي يُتمسك بها إذا احتمل الكلام المعاني المختلفة.

-الأصول الكاذبة التي يعتمد عليها الناس(2).

كما أنّه ذكر مباحث أخرى في أصول التفسير، مثل: معنى التأويل والفرق بينه وبين التحريف(3)، وأسباب

الخطأ في التأويل(4)، وطرق الفهم للمعنى المراد(5)، وغيرها من المباحث النفيسة.

---

(4) انظر: الفوز الكبير(ص78)

(5) انظر: المرجع السابق(ص95)

(6) انظر: المرجع السابق(ص171)

(7) السابق(ص186)

(8) انظر: هدية العارفين(1:660)، ومعجم المؤلفين(2:366)

(9) انظر: التكميل في أصول التأويل(ص7)

(1) انظر: التكميل في أصول التأويل(ص22)

(2) انظر: المرجع السابق ص(74)

(3) انظر: السابق ص(26-28)

(4) انظر: التكميل في أصول التأويل(ص29)

ومن الذين ألّفوا في أصول التفسير الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي(ت1376ه) في كتابه"القواعد الحسان المتعلقة بتفسير القرآن" ذكر فيه-كما أشار في المقدمة- أصول وقواعد في تفسير القرآن، جليلة المقدار، عظيمة النفع، تُعين قارئها ومتأملها على فهم كلام الله(6)،

أورد المؤلف إحدى وسبعين قاعدة، بعضها قواعد في التفسير حقيقة(7)، وبعضها قواعد قرآنية عامة(8)، ومنها فوائد ولطائف(9)، ومنها قواعد فقهية مستنبطة من القرآن(10).

وصنّف إسماعيل بن عثمان اليمني المكيّ(ت1382ه) رسالة في أصول التفسير سمّاها"القول المنير في أصول التفسير" أغلبها في علوم القرآن، ما عدا مباحث قليلة تحدّث فيها عن تعريف أصول التفسير، وموضوعه،

واستمداده(1)، وعن المشترك والمرادف(2)، وعن بعض المعاني المتعلقة بأحكام القرآن(3).

وألّف الشيخ عبد الرحمن بن قاسم النجدي(ت1392ه) رسالة سمّاها"مقدمّة التفسير" وكتب عليها حاشية، توضّح المقاصد، وتُعين على معرفة معانيه، كأصول يُتوصل بها إلى المراد منه(4)، وهي على ثلاثة أقسام:

-قسم عبارة عن مباحث في علوم القرآن، مثل: تتريل القرآن، مواضع نزوله، إنزاله، الناسخ والمنسوخ(5).

-قسم يتعلق بأصول التفسير، مثل: طرق التفسير، وسبب الاختلاف، وهذه أخذها من مقدمة ابن تيمية(6).

-قسم يتعلق بالتلاوة وآدابها(7).

---

(5) انظر: المرجع السابق ص(45-73)

(6) انظر: القواعد الحسان(ص15)

(7) انظر على سبيل المثال: القاعدة الثانية، والخامسة، والثانية عشرة.

(8) انظر مثلاً: القاعدة السادسة، والسابعة، والثامنة

(9) انظر: القاعدة الخامسة عشرة، والثالثة والعشرون، والثالثة والثلاثون

(10) انظر: القاعدة السادسة والعشرون، والحادية والستون

(1) انظر: القول المنير(ص12)

(2) انظر: المرجع السابق(ص28)

(3) السابق(ص29)

(4) انظر: المرجع السابق (ص13) وما بعدها

(5) انظر: حاشية مقدمة التفسير لابن قاسم(ص5)

(6) انظر: المرجع السابق(ص106) وما بعدها، وراجع: مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية(ص55)،ص(93)

(7) انظر: المرجع السابق(ص151)

وكتب الشيخ محمد بن صالح العثيمين(ت1421ه) رسالة في أصول التفسير، كانت في أصلها مقرراً لطلاب المعاهد العلمية في جامعة الإمام، وأغلب مباحثها- في الحقيقة- في علوم القرآن(8)، وقليل منها يتعلق بأصول التفسير(9).

وضمن الجهود المبذولة في خدمة هذا الفن، ألّف محمد لطفي الصباغ كتابه"بحوث في أصول التفسير" دعا فيه إلى جمع مباحث علم أصول التفسير، حيث يقول: "ونودّ أن نقرر أنّ هناك ضرورة علمية ملحّة لإفراد مباحث هذا العلم وإبرازها لتكون تحت عنوان قرآني متميّز، وفي حيّز خاص لخدمة كتاب الله ولتجنّب الخطأ في التأويل والتفسير والفهم والتطبيق" ثم ذكر مسوغات هذا الجمع(10).

وقد عمد المؤلف إلى مجموعة من مقدمات كتب التفسير، وذكر ما يتعلق بأصول التفسير من هذه المقدمات(11)، ثمّ تحدّث عن أسباب النزول وأهميتها في فهم القرآن(12)، ثمّ ذكر جملة من القواعد الأصولية

وكيف يستفيد المفسّر منها(1)، ثمّ عرض لبعض كتب أصول التفسير(2).

ومن الكتب المؤلفة في أصول التفسير كتاب"أصول التفسير وقواعده" لخالد العك، وقد حاول التقعيد لأصول التفسير معتمداً على أصول الفقه، فجاءت نصف قواعده مستمدة من أبواب الأصول في الدلالة(3)، وعلى طريقة الأصوليين حتى في أمثلتها(4)، ويشتمل الكتاب أيضاً على جملة من المباحث المتعلقة بعلوم القرآن(5).

ومن الباحثين الذين اهتمّوا بالموضوع الدكتور محسن عبد الحميد في كتابه"دراسات في أصول التفسير" الذي هو عبارة عن تطبيقات على مسائل أصول الفقه من خلال القرآن، فهو قد أخذ مسائل أصول الفقه المرتبطة بالقرآن، ودرسها من باب التفسير(6).

---

(8) انظر على سبيل المثال: كلامه عن القرآن، ونزوله، والمكي والمدني، وكتابة القرآن وجمعه ص(8-27)

(9) مثل كلامه عن الاختلاف الوارد في التفسير المأثور ص(34)

(10) انظر: المرجع السابق(ص18) وما بعدها

(11) انظر: بحوث في أصول التفسير(ص16)

(12) انظر: المرجع السابق(ص111)

(1) انظر: المرجع السابق(ص191)

(2) انظر: المرجع السابق(ص228) وما بعدها

(3) انظر: القسم الثالث والرابع والخامس من الكتاب

(4) انظر: الأمثلة التي ذكرها في القسم الخامس(العام والمشترك والخاص)

(5) مثل: التفسير العقلي، والتفسير العلمي، والتفسير الإشاري، والتفسير الفلسفي.

(6) انظر: دراسات في أصول التفسير، لمحسن عبد الحميد

ومن الكتب الجيدة في هذا الباب كتاب"تفسير القرآن أصوله وضوابطه"للدكتور علي بن سليمان العبيد، ذكر فيه مباحث نفيسة متعلّقة بأصول التفسير، مثل: مصادر التفسير(7)، وضوابطه(8)، وقواعده(9)، وشروط المفسر وآدابه(10).

وأيضاً كتاب"بحوث في أصول التفسير ومناهجه" للدكتور فهد الرومي، ويتضمن علمين: علم الأصول، ومناهج التفسير، تحدّث في الأول عن: تعريف التفسير ومكانته وفضله، ثمّ نشأته ومراحله، وعن اختلاف المفسرين وأسبابه، وطرق التفسير، وقواعد يحتاجها المفسّر، إلاّ أنّه توسّع وذكر موضوعات في علوم القرآن، مثل: إعراب القرآن، والوجوه والنظائر(11).

وكتب الدكتور مساعد الطيار" فصول في أصول التفسير" بناه على مقدمات علمية، وأورد فيه مباحث ذات صلّة وثيقة بأصول التفسير(1)، حرّر مسائلها تحريراً علمياً، وعززها بأمثلة موضحة لها(2).

ومن الجهود المبذولة في هذا المجال رسالة للدكتور مولاي عمر بعنوان" علم أصول التفسير محاولة في البناء"(3)، جعله المؤلف في أربعة فصول، تحدّث في الفصل الأول عن مفهوم التفسير وأصول التفسير، وتناول في الفصل الثاني مصادر التفسير وذكر سبعة مصادر للتفسير، وفي الفصل الثالث تحدّث عن قواعد التفسير عن تعريفها ونشأتها وأقسامها وعلاقتها بالقواعد الأصولية وذكر نماذج لقواعد تفسيرية متنوعة، أمّا الفصل الأخير فقد خصصه للحديث عن شروط المفسر العلمية والذاتية(4).

والكتاب خطوة جيدة في بناء هذا العلم، إلاّ أنّ هناك ملحوظتان:

أولاً: فات المؤلف الحديث عن مباحث أساسية في أصول التفسير، مثل أنواع الإختلاف في التفسير، وأسباب الإختلاف في التفسير، وكيفية التعامل مع الإختلاف، وطريقة السلف في التفسير.

ثانياً: عدّ المؤلف الإسرائيليات مصدراً مستقلاً من مصادر التفسير، ولا أراها كذلك؛ لأنّها تدخل ضمن أقوال الصحابة أو أقوال التابعين في التفسير.

---

(7) انظر: تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه(ص31) وما بعدها

(8) حيث ذكر أربعة عشر ضابطاً من ضوابط التفسير انظر: ص(93) وما بعدها

(9) حيث أورد إحدى وعشرون قاعدة من قواعد التفسير انظر: ص(123) وما بعدها

(10) انظر: ص(141) وما بعدها

(11) انظر: بحوث في أصول التفسير ومناهجه، للدكتور فهد الرومي

(1) مثل: طرق التفسير، وأسباب وأنواع الاختلاف في التفسير، والقواعد العامة والترجيحية في التفسير

(2) انظر: فصول في أصول التفسير، للدكتور مساعد الطيار

(3) تطلبت هذا الكتاب فلم أقف عليه

(4) انظر: الحاجة إلى علم أصول التفسير، مقال للمؤلف نفسه منشور في ملتقى أهل التفسير ذكر فيه ملخص لرسالته.

ومن الباحثين من أفرد بالكتابة بعض الموضوعات في أصول التفسير ، مثل: أسباب الاختلاف في التفسير(5)، وقواعد التفسير(6)، وقواعد الترجيح(7)، وغيرها من الموضوعات.

تعليق تقويمي عام:

وبعد هذه الجولة السريعة في المصنفات التي ألّفت في أصول التفسير من بداية تدوين هذا العلم إلى عصرنا الحاضر، يمكن أن نسجّل جملة من الملحوظات حول التصنيف في هذا الفن، وهي:

أولاً: أنّ التأصيل لهذا العلم والتقعيد له بشكل مستقل قد تأخرّ إلى بداية القرن الخامس الهجري، بخلاف غيره من العلوم كعلم أصول الفقه وأصول الحديث، ممّا جعل التفسير مجالاً للتحريف والتأويل الفاسد، أو الخطأ في الفهم والاستنباط، وفي هذا المعنى يقول ابن تيمية: فإنّ الكتب المصنّفة في التفسير مشحونة بالغث والسمين، والباطل الواضح والحق المبين(1).

ثانياً: لا يزال هذا العلم في طور البناء والتكوين، فهو لا يزال علماً غير مكتمل الجوانب ولا هو واضح المعالم، وإن كانت أصوله وقواعده مبثوثة في بطون كتب أصول الفقه والتفسير وعلوم القرآن واللغة كما بيّنّا في المحور الأول.

ثالثاً: هناك شيء من الفوضى في الاصطلاح، وعدم وضوح في الرؤية حتى على مستوى عنوان العلم، فبعض هذه المصنّفات حمل عنوان "أصول التفسير"، وبعضها "قواعد التفسير"، والبعض الآخر سمّاه"علم التفسير" وقد يكون عنوانه في موضوع من موضوعات هذا العلم، مثل: الاختلاف في التفسير.

رابعاً: هناك تداخل شديد -عند أغلب من صنّف في أصول التفسير- بين مباحث هذا العلم وبين موضوعات علوم القرآن، وقد توسعت بعض كتب أصول التفسير إلى مسائل من علوم القرآن، مثل" التيسير في قواعد علم التفسير" للكافيجي، فهذا الكتاب أكثر مباحثه مرتبطة بعلوم القرآن.

خامساً: هذه المصنفات لا يلزم أن تكون كلّها في أصول التفسير، فبعضها يحتوي على موضوعات في علوم القرآن وإن كان عنوانه في أصول التفسير(2)، فالعبرة ليست في العنوان، وإنّما فيما يتضمّنه الكتاب من موضوعات.

---

(5) انظر: اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره للدكتور سعود الفنيسان، وأسباب اختلاف المفسرين للدكتور محمد الشايع

(6) انظر: قواعد التفسير، جمعاً ودراسة، للدكتور خالد السبت، وهو رسالة دكتوراه، ذكر فيه ثمانين وثلاثمائة قاعدة مابين أصلية وفرعية.

(7) انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين، دراسة نظرية تطبيقية، للدكتور حسين الحربي، وهو رسالة ماجستير

(1) انظر: مقدمة في أصول التفسير(ص33)

(2) مثل: أصول في التفسير، للشيخ ابن عثيمين، والفوز الكبير في أصول التفسير للدهلوي.

سادساً: من خلال تتبع المصنّفات في أصول التفسير، لا نجد أنّ هناك منهجاً واحداً في عرض موضوعات هذا العلم كما هو في كتب أصول الفقه، بل نلاحظ وجود مناهج مختلفة وأساليب متعددة؛ وذلك يرجع – والله أعلم –إلى عدم وضوح المراد بهذا المصطلح، والمباحث التي يشتمل عليها هذا العلم، وترتيب هذه المباحث بحيث يُفضي بعضها إلى بعض ويتكون بمجموعها نظام هذا العلم.

سابعاً: ليست هناك دراسة متكاملة لمباحث هذا العلم، والكتب المصنّفة في هذا الفن سارت على مناهج مختلفة:

– منهج التأصيل والتقعيد لهذا العلم، مثل: مقدمة في أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية.

– منهج اعتماد مسائل أصول الفقه المتعلقة بالقرآن، ودراستها من باب التفسير، مثل: دراسات في أصول التفسير للدكتور محسن عبد الحميد، وأصول التفسير وقواعده لخالد العك.

– ما هو في موضوعات علوم القرآن، مثل: الفوز الكبير في أصول التفسير، لولي الله الدهلوي⁽1⁾.

– ما هو في موضوع من موضوعات أصول التفسير، مثل: اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره، للدكتور سعود الفنيسان، وأسباب اختلاف المفسرين للدكتور محمد الشايع.

ثامناً: إذا كانت العلوم ثلاثة: علم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث، وعلم نضج وما احترق، وهو علم

الأصول والنحو، وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير⁽2⁾، فإنّ علم أصول التفسير من النوع الثالث الذي ما زال البحث فيه متسعاً لمزيد من التأصيل والتقعيد.

تاسعاً: من خلال ما ذكر نرى أنّ هناك ضرورة علمية لجمع مباحث هذا العلم_أي علم أصول التفسير– وجعلها في إطار واحد من أجل إبرازها أولاً، ثمَّ لتقريبها وتيسير الانتفاع بها خدمة لكتاب الله تعالى، وأيضاً من أجل مزيد من التحرير والتنقيح والزيادة والتسديد⁽3⁾.

عاشراً وأخيراً: لا زالت الكتابة في هذا العلم لم تكتمل بعد، على الرغم من كثرة المصنفات فيه، وذلك لأنّ المطلوب من هذا العلم أن يكون عمله في التفسير كعمل أصول الفقه في الفقه، وأصول الحديث في الحديث، أي أن يصبح هذا العلم بمثابة قانون يضبط العملية التفسيرية.

الخاتمة

الحمد لله الذي لا تعدّ نعمه ولا تحصى، والصلاة والسلام على خير الورى، محمد وعلى آله وصحبه أولي النهى، وبعد:

فإنّي في ختام هذه الجولة في رياض هذا العلم–علم أصول التفسير–وقبل أن أضع قلمي وأتوقف عن الكتابة أحب أن أسجل أهم النتائج التي توصلت إليها في نهاية هذا البحث المتواضع، وهي:

---

(1) انظر: فصول في أصول التفسير(ص11)

(2) انظر: المنثور في القواعد، للإمام بدر الدين الزركشي(1:71) ونسبه لبعض المشايخ

(3) انظر: بحوث في أصول التفسير(ص16) باختصار وتصرف

أولاً: بيّنت المراد بأصول التفسير من حيث اللغة والاصطلاح، واجتهدت في وضع تعريف مختصر له، كما حدّدت مباحث هذا العلم، وذكرت علاقته بعلوم القرآن وعلم التفسير.

ثانياً: بالرغم من تأخّر التصنيف بشكل مستقل في هذا العلم، إلاّ أنّ مباحثه مبثوثة في عدد من المصادر والمراجع، وقد ذكرت ثمانية من المراجع الأساسية التي تعدّ من مظانّ هذا العلم.

ثالثاً: حاولت-على قدر طاقتي-أن أتتبّع المصنّفات في علم أصول التفسير من بداية تدوينه إلى عصرنا الحاضر، مع بيان عام لما يتضمنه كل مصنّف.

رابعاً: ذكرت تقويماً عامّاً لهذه للكتب المصنّفة في أصول التفسير، بيّنت فيه جملة من الملحوظات التي يمكن أن تسجّل على هذه المصنّفات.

التوصيات:

نظراً لما يمثّله هذا العلم من أهمية كبرى؛ لكونه يتعلق بأعظم وأجلّ كتاب وهو القرآن، فإنّي أوصي بما يلي:

أولاً: أن يُبيّن المراد بأصول التفسير، وتحدّد موضوعات هذا العلم ومباحثه المختلفة.

ثانياً: أن تُجمع هذه الموضوعات والمباحث من المصادر والمراجع المختلفة من كتب الأصول والتفسير والحديث واللغة.

ثالثاً: أن ترتّب هذه الموضوعات والمباحث بحيث يرتبط بعضها ببعض، ويتألف بمجموعها نظام هذا العلم.

رابعاً: هذا العمل لا يمكن أن يقوم به شخص واحد، فلا بد أن تتبنّاه مؤسسة علمية متخصصة خدمة لكتاب الله تعالى.

أسأل الله العلي القدير أن يحقق ذلك في القريب العاجل إنّه سميع مجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

المراجع والمصادر

1-الإتقان في علوم القرآن، للإمام جلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت، ط4، 1398هـــ.

2-إتمام الدراية لقراء النقاية، لجلال الدين السيوطي، تحقيق إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405ه.

3-الإحكام في أصول الأحكام، للإمام علي بن محمد الآمدي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1402ه.

4-اختلاف السلف في التفسير بين التنظير والتطبيق، رسالة ماجستير للباحث محمد صالح محمد سليمان، دار ابن الجوزي، الدمام،ط1، 1430ه.

5--اختلاف المفسرين(أسبابه وآثاره)، الدكتور سعود الفنيسان، دار أشبيليا، الرياض، ط1،1418ه .

6-إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد، لابن الأكفاني محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري، تحقيق: عبد المنعم عمر، دار الفكر العربي، القاهرة.

7-أسباب اختلاف المفسرين، الدكتور محمد الشايع، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1416ه.

8-أصول التفسير وقواعده، خالد عبدالرحمن العك، دار النفائس، بيروت، ط4، 1424ه.

9-أصول الفقه، للإمام محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1377ه.

10-أصول في التفسير، للشيخ محمد صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، الدمام، ط3، 1430ه.

11-أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي، طبع على نفقة صاحب السمو الملكي أحمد بن عبد العزيز، 1403هـ.

12-الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط9، 1990م.

13-الإكسير في علم التفسير، سليمان عبد القوي الطوفي، تحقيق د: عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1397ه.

14-إيثار الحق على الخلق، لأبي عبدالله محمد بن المرتضى اليماني المشهور بابن الوزير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1407ه.

15-إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا البابابي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413ه.

16-البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، ط1،1412ه.

17-بحوث في أصول التفسير، للدكتور محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1408ه.

18-البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للإمام محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت.

19-البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1391هـ.

20-تاريخ بغداد، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

21-التبيان في أقسام القرآن، لابن القيم الجوزية، تحقيق طه يوسف شاهين، دار الكتب العلمية، 1402ه.

22-التحبير في علم التفسير، لجلال الدين السيوطي، تحقيق د: فتحي عبد القادر فريد، دار العلوم، الرياض، ط1، 1402ه.

23-التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1984م.

24-تراث أبي الحسن الحرالّي المراكشي في التفسير، تقديم وتحقيق محمادي بن عبد السلام الخياطي.

25-التسهيل لعلوم التنزيل، للإمام ابن جزيء الغرناطي، تحقيق عبدالله الخالدي، دار الأرقم، بيروت،ط1، 1416ه.

26-التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، تحقيق عادل أنور خضر، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1428ه.

27-تفسير القاسمي المسمّى محاسن التأويل، للإمام محمد جمال الدين القاسمي، دار الفكر، بيروت، ط2، 1398ه.

28-تفسير القرآن العظيم ، للحافظ ابن كثير، تحقيق عبد العزيز غنيم ومحمد عاشور ومحمد البنا، مكتبة دار السلام.

29-تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه، الدكتور علي بن سليمان العبيد، مكتبة التوبة، الرياض، ط2، 1430ه.

30-التفسير القيّم، للإمام ابن القيّم الجوزية، جمعه محمد أويس الندوي، حققه محمد حامد الفقي، دار العلوم الحديثة، بيروت، 1367ه.

31-التفسير والمفسرون، للدكتور محمد حسين الذهبي، دار الكتب الحديثة، مصر، ط2، 1396هـ.

32-التكميل في أصول التأويل، للإمام حميد الدين الفراهي، حققه وخرّج آياته وأحاديثه محمد سميع مفتي، الدائرة الحميدية، الهند، 1388ه.

33-التيسير في قواعد علم التفسير، للإمام محمد بن سليمان الكافيجي، تحقيق ناصر المطرودي، دار القلم، دمشق، ط1، 1410ه.

34-تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي ،دار الذخائر، الدمام، ط1،،1414ه.

35-تيسير مصطلح الحديث، الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط8، 1407ه.

36-جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، 1408هـ.

37-حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي، للإمام محمد محيى الدين بن مصطفى مصلح الدين القوجوى شيخ زاده، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

38-حاشية مقدمّة التفسير، للشيخ عبدالرحمن بن قاسم النجدي، ط2، 1410ه.

39-الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط2، 1371ه.

40-دراسات في أصول التفسير، الدكتور محسن عبد الحميد، مطبعة الوطن العربي، بغداد، 1980م.

41-الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، ط1، 1414ه.

42-رسالة في أصول التفسير، لجلال الدين السيوطي، انتقاء جمال الدين القاسمي، مراجعة أحمد الطويان، دار طويق، الرياض،ط1،1425ه.

43-الرسالة، للإمام محمد بن أدريس الشافعي، تحقيق أحمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، 1426ه.

44-سير أعلام النبلاء، للإمام محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7، 1410ه.

45-شعب الإيمان، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،1410ه.

46-الصاحبي في فقه اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء، المكتبة السلفية، القاهرة، 1328ه.

47-طبقات المفسرين، للحافظ محمد بن علي الداودي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1428ه.

48-علوم القرآن بين البرهان والإتقان(دراسة مقارنة)، للدكتور حازم سعيد حيدر، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ط1، 1420ه.

49-فصول في أصول التفسير، مساعد بن سليمان الطيار، دار النشر الدولي، الرياض، ط2، 1417ه.

44-فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد الثعالبي، تحقيق، ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1431ه.

50-الفوز الكبير في أصول التفسير، للإمام أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي، تعريب سلمان الندوي، دار الصحوة، القاهرة، ط1، 1407ه.

51-فهرس الفهارس، عبد الحي الكتاني، إعتناء: الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1402ه.

52-قواعد الترجيح عند المفسرين، حسين بن علي الحربي، دار القاسم، الرياض، ط1، 1417ه.

53-قواعد التفسير جمعاً ودراسة، الدكتور خالد السبت، دار ابن عفان، مصر، ط1، 1421هـ

54-القواعد الحسان المتعلقة بتفسير القرآن، للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق خالد السبت، دار ابن الجوزي، الدمام، ط2، 1421ه.

55-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413ه.

56-لسان العرب ،لجمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، دار الفكر ،بيروت، ط1،1410ه.

57-لسان الميزان، للحافظ ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، ط1، 1407ه.

58-مجلة التراث العربي، مجلة فصلية محكمة تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق، العدد98، السنة الخامسة والعشرون، جمادي الأولى، 1426ه.

59-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي عبد الحق ابن عطية الأندلسي، تحقيق المجلس العلمي بفاس، مكتبة ابن تيمية، 1413هـ.

60-المحصول في أصول الفقه، للإمام فخر الدين الرازي، تحقيق طه جابر العلواني، لجنة البحوث والتأليف والترجمة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1399ه .

61-المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى، لأبي النصر أحمد بن محمد الحدّادي، تحقيق صفوان داوودي، دار القلم، دمشق، ط1، 1408ه.

62-معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1414ه.

63-معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1،1411ه.

64-مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، لجمال الدين بن هشام الأنصاري، دار السلام، مصر، ط2، 1426ه.

65-مفتاح العلوم، للإمام يوسف بن أبي بكر السكاكي، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1407ه.

66-مفردات ألفاظ القرآن،للراغب الأصفهاني،تحقيق صفوان داوودي، دار القلم، دمشق، ط1،1412هـ.

67-المفسّر شروطه، آدابه، مصادره، دراسة تأصيلية، تأليف: أحمد قشيري سهيل، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1429ه.

68-مقدّمة في أصول التفسير، للإمام ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم، تحقيق عدنان زرزور، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1392ه.

69-المنثور في القواعد، للإمام بدر الدين الزركشي، تحقيق الدكتور تيسير فائق أحمد، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط1، 1405ه.

70-الموافقات في أصول الفقه، للإمام الشاطبي، دار المعرفة، بيروت.

71-ميزان الاعتدال، للإمام محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر، بيروت، ط1، 1382ه.

72-هدية العارفين عن أسماء المؤلفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413ه.